



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
نيسان / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN  
April / 2026

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٥

أبحاث ودراسات

٢٨

أخبار إقتصادية و مصرفية محلية

٣١

صحافة متخصصة أجنبية



## حماية الاحتياطي أولاً... والاستقرار يبدأ من السياسة والأمن

### الاستقرار لا يُشترى باستنزاف الاحتياطي

في الأزمات، يتضاعف ضغط الشارع والإعلام والسياسة، وتكثر محاولات تسويق حلول سريعة تحت عنوان «الاستقرار». لكن التجربة اللبنانية علمتنا درساً واحداً لا يجوز تجاهله: أي استقرار يُموّل من حقوق المودعين هو استقرار مؤقت، يشترى وقتاً قصيراً ويُرَكم أزمة أطول. ومن هنا، يجب تثبيت قاعدة واضحة: **الاستقرار لا يُشترى باستنزاف الاحتياطي بالعملة الأجنبية العائد لحقوق المودعين والمصارف.**

### أولاً: تحديد الإطار... منعاً لأي التباس

القضية ليست سجلاً ولا تبادلًا للاتهامات، بل مسألة حقوق:

- للدولة حساباتها وموجباتها ضمن مؤسساتها، ولمصرف لبنان مطالباته تجاه الدولة، وهذا شأن يُعالج بين الدولة ومصرف لبنان.
- أمّا أموال المصارف، أي أموال المودعين لدى مصرف لبنان، فهي حقوق خاصة لا يجوز تحويلها إلى «هامش قابل للاستهلاك» تحت ضغط الحرب أو أي ظرف استثنائي.

### ثانياً: ثلاث حقائق يجب الوقوف عندها

1. الاحتياطي ليس صندوقاً عاماً مفتوحاً يُستعمل عند الحاجة، بل هو آخر هامش متبقي لحقوق المودعين، وأي مساس به يضر إمكانية استرداد الودائع اليوم وغداً.
2. الظروف الاستثنائية لا تُسقط الحقوق؛ الحرب ترفع المخاطر، لكنها لا تُحوّل حقوق الناس إلى أموال قابلة للاستهلاك. المطلوب حماية ما تبقى، لا إعادة استنزافه.
3. الاستنزاف لا يصنع استقراراً؛ قد تتجعد التدابير مرحلياً في الحدّ من التقلبات أو تهدئة الأسواق، لكن حذار أن يصبح الثمن تبديد ما تبقى من حقوق المودعين. فذلك لن يكون استقراراً... بل تأجيلاً للأزمة إضافية مع مضاعفة كلفتها.

ولتفادي أي التباس أو توظيف، لا بدّ كذلك من تثبيت أمرين ملازمين لهذه الحقائق:

- استبعاد استعمال ما تبقى من الاحتياطي العائد عملياً لحقوق المودعين ضمن أي سياسة نقدية أو مالية، لأن ذلك ليس خياراً تقنياً بل شرط بقاء اجتماعي، لأنه يمس بالأموال التي تؤمّن عبر التعاميم الحد الأدنى من الاحتياجات الشهرية لمئات آلاف العائلات.
- إظهار صورة مفصّلة عن مكونات الاحتياطي: ما هو المتاح فعلاً؟ ما هو المخصّص للمصارف وحقوق المودعين؟ وما هو العائد لحسابات الدولة؟ لأن الشفافية هنا ليست تفصيلاً بل ضماناً لمنع اللاتباس والتوظيف.

### ثالثاً: أين الخطر العملي اليوم؟

الخطر يبدأ إذا ما أصبح الاحتياطي خياراً سهلاً لتمويل الطوارئ في زمن الحرب، لأن الاستقرار الاقتصادي والنقدي لا يُبنى على حرق أموال المودعين. وهنا لا بد من التذكير بحقيقة تقنية يعرفها كل من يقرأ المعايير الدولية: استعمال احتياطي المصارف المركزية لفترات طويلة يستهلك حكماً مقدراتها ويُضعف قدرتها على الصمود.

### رابعاً: البديل العملي الفعلي

إذا كان الهدف فعلاً حماية الاستقرار الاقتصادي والنقدي، فإن البديل العملي لا يبدأ من «حلولٍ ظرفية» تُموّل من الاحتياطي، بل يبدأ من تأمين الاستقرار السياسي والأمني. فالالاقتصاد لا يستعيد عافيته في بيئة يتراجع فيها الأمان، ولا تنتظم الأسواق في مناخٍ تتبدّل فيه التوقعات كل يوم مع التطوّرات الميدانية. لأنه في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني المطلوب، تتعطل القرارات الإصلاحية، تتراجع الثقة، وتصبح أي إجراءات نقدية مجرد إدارة مؤقتة للزّمة لا علاجاً لها.

ومن هنا، فإن حماية الاحتياطي ليست فقط موقفاً مالياً، بل هي أيضاً قرارٌ سياديّ عقلاني يربط بين النقد والاستقرار العام: يمنع الاستنزاف، ويحمي ما تبقى من حقوق المودعين، إلى أن تتوافر الشروط الأساسية لأي تعافٍ فعلي.

## في الخلاصة

لسنا أمام خيار بين «الاستقرار» وحقوق المودعين. الاستقرار الذي يُبنى على أهوال المودعين ليس استقراراً. بل مشروعاً للانفجار الاقتصادي واجتماعي مؤجّل. ولئن للدولة ودائعها في مصرف لبنان وللمصارف احتياطاتها، فحذار من الخلط بينهما تحت أي ظرف أو عذر كان.

الاستقرار لا يُشتري باللجوء إلى احتياطي المصارف، لأننا جرّبنا هذا الطريق ونعرف تماماً إلى أين يقود...

## الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## الوضع الإقتصادي العام

شباط 2026

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصة

في شباط ٢٠٢٦، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٣٣٧٥ شيكاً بقيمة ٥١٧٩ مليار ليرة،

وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٩٩٥٧ شيكاً بقيمة قاربت الـ ١٣٥ مليون دولار أميركي. وبذلك، يكون عدد الشيكات بالليرة قد ازداد بـ ٤٢٨٩ شيكاً ومقدار ٥٩٤٥ مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ١٢٦٧٢ شيكاً وبقيمة ١٦٥,٧ مليون دولار.

### جدول رقم 1

#### تطور الشيكات المتقاصة والصادرة عن حسابات Fresh في الشهرين الأولين من السنوات

2026-2024

2026	2025	2024	
			<b>الشيكات بالليرة</b>
6712	2423	780	- العدد
11018	5073	1311	- القيمة (مليار ليرة)
1642	2094	1681	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
			<b>الشيكات بالعملات الأجنبية</b>
19549	6877	1847	- العدد
260,3	94,5	19,4	- القيمة (مليون دولار)
13313	13743	10508	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ١٨ مليون دولار مقابل ٣٧ مليون دولار و ٩٣ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦٧,٨% في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٦١٧٠ مليار ليرة في شباط ٢٠٢٦ مقابل ٤٩٤٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبق ٤٠٤١ مليار ليرة في شباط ٢٠٢٥، وارتفعت بنسبة ١٦,٤% في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع

جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الشهرين الأولين من السنوات 2026-2023

2026	2025	2024	2023	
				الشيكات بالليرة
12	18	36	66	- العدد (آلاف)
11110	9543	11860	9240	- القيمة (مليار ليرة)
925833	530167	329444	140000	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
2	2	5	28	- العدد (آلاف)
55	171	438	1071	- القيمة (مليون دولار)
27500	85500	87600	38250	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٨% من المجموع، تلتها المنتجات المعدنية (النفطية) وبلغت حصّتها ١٨,٣%، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٥%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٢%)، فمعدّات النقل (٦,٧%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦، حلّت سويسرا في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٣,٩% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (١١,٩%)، ثمّ الإمارات العربية المتحدة (١٠,٣%)، فمصر (٦,٣%)، ثمّ اليونان (٦,١%).

حركة الاستيراد

في كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٥٢٧ مليون دولار مقابل ١٦٩٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٤٢٩ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٥. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ٦,٩% في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام الذي سبقه، في حين تراجع الكميّات المستوردة المقاسة بالأطنان بنسبة ٢٥,٣% في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2026-2023

نسبة التغير 2026-2025 %	2026	2025	2024	2023	
6,9+	1527	1429	1375	1485	الواردات السلعية (مليون دولار)
25,3-	965	1291	1043	1029	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



#### حركة التصدير

في كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغت قيمة الصادرات السلعية ١٧٠ مليون دولار، مقابل ٤٣٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٣٢٦ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٥. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٤٧,٩% في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام الذي سبقه، كما تراجعت الكميات المصدرة بنسبة ٣٠,٩% في الفترة المذكورة. وتوزعت الصادرات السلعية في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من

ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها ٢٧,٤% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٦,٣%)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٣,١%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٨,٩%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٨,٢%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ١٦,٠% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (١٣,٧%)، ثم سوريا (١٠,٢%)، فسويسرا (٧,١%)، ثم العراق (٤,٩%).

#### جدول رقم 4

#### الصادرات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2026-2023

نسبة التغير % 2026-2025	2026	2025	2024	2023	
47,9-	170	326	229	232	الصادرات السلعية (مليون دولار)
30,9-	96	139	140	108	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري

#### الحسابات الخارجية

- في كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغ عجز الميزان التجاري ١٣٥٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٢٦٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١١٠٣ ملايين دولار في كانون الثاني ٢٠٢٥.

- في شباط ٢٠٢٦، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١٩٦١ مليون دولار، نتيجة كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ١٨١٨ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ١٤٣ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٥٧٤٥ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٦، وبقيمة ٩١٩ مليون دولار في شباط ٢٠٢٥.

أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب، فقد ارتفعت بحوالي ٧٥ مليون دولار في شهر شباط ٢٠٢٦، وبحوالي ٣٣٠ مليون دولار في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ مقابل ارتفاعها بحوالي ٨٤٠ مليون دولار في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥.

#### قطاع البناء

- في شباط ٢٠٢٦، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٨٢٦ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٧١٧ ألف م<sup>٢</sup> في الشهر الذي سبق و٨٢٣ ألف م<sup>٢</sup> في شباط ٢٠٢٥. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٦,١% في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الشهرين الأولين من السنوات 2026-2023

2026	2025	2024	2023
1542	1328	1125	964

(مساحات البناء الإجمالية (ألف م))

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في شباط ٢٠٢٦، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٨٢٣ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٠٩٧٠١ شخصاً وعدد المغادرين ٢٠٠٠٩٧ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢٢١ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٤٠٣٩ طناً مقابل ١٦٠٩ أطنان للبضائع المشحونة. وفي الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، ازدادت كل من حركة المغادرين بنسبة ٢٤,٧٪، وعدد الرحلات بنسبة ٢٩,٥٪، وحركة القادمين بنسبة ٠,٧٪، كما ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢٦,١٪.

- في شباط ٢٠٢٦، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٩٠٣,٧ مليار ليرة مقابل ٢٩٣٩,٧ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و١٦٨٣,٤ مليار ليرة في شباط ٢٠٢٥، لترتفع بذلك بنسبة ٣٧,٢٪ في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. - على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٣٢١ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٣٨ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٣٤,٧٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الشهرين الأولين من العامين 2026-2025

التغير، %	2026	2025	
29,5+	8623	6658	حركة الطائرات (عدد)
	41,3	54,3	منها: حصة الميديل ايست، %
0,7+	446549	443624	حركة القادمين (عدد)
	40,4	55,0	منها: حصة الميديل ايست، %
24,7+	508437	407832	حركة المغادرين (عدد)
	41,0	57,4	منها: حصة الميديل ايست، %
-	1210	89	حركة العابرين (عدد)
26,1+	11182	8869	حركة شحن البضائع (طن)
	22,1	35,7	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٧ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٩٣٤٩٩ طناً والمشحونة ٩١٩١٦ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة

١٩٥٢٥ مستوعباً. وفي العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع العام ٢٠٢٤، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٧,٢٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٢٣,٠٪، في حين تراجع كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة

٣,٩٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٠,٥٪.

### مؤشر أسعار الاستهلاك

في شباط ٢٠٢٦، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ١,٩٪ قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ١٢,٢٧٪ قياساً على شباط ٢٠٢٥، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كلّ من بند التعليم والاستجمام والتسليّة والثقافة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية والسكن.

### بورصة بيروت

في شباط ٢٠٢٦، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٨٧٢٩٠٧ أسهم بقيمة تداول إجمالية قدرها ٢٧,١ مليون دولار مقابل تداول ١٣٩٢٠١٢ سهماً بقيمة

إجمالية قدرها ٦٦,٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٨٠١٥٨٨ سهماً متداولاً بقيمة ٢٢,٤ مليون دولار في شباط ٢٠٢٥). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٨٩٤٥ مليون دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦ مقابل ١٧٦٦٨ مليون دولار في نهاية كانون الثاني الماضي (٢٤٤٤٧ مليون دولار في نهاية شباط ٢٠٢٥).

وفي شباط ٢٠٢٦، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٨٨,٠٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع الصناعي بنسبة ٨,٢٪، فالقطاع المصرفي بنسبة ٣,٨٪. وعند مقارنة حركة البورصة في الشهرين الأوّلين من العامّين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ١,٨ مليون سهم إلى ٢,٣ مليوناً.
- ارتفاع قيمة التداول من ٥٣,٠ مليون دولار إلى ٩٣,٣ مليوناً.

## الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

### تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الشهر الأول من العام 2026

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
15.9	27	الإمارات العربية المتحدة	13.9	212	سويسرا
13.5	23	تركيا	11.9	182	الصين
10.0	17	سورية	10.3	157	الإمارات العربية المتحدة
7.1	12	سويسرا	6.3	96	مصر
4.7	8	العراق	6.2	94	اليونان
4.1	7	إيطاليا	5.3	81	إيطاليا
3.5	6	الأردن	4.8	74	المملكة العربية السعودية
2.9	5	مصر	4.3	65	الولايات المتحدة الأميركية
2.9	5	قطر	3.7	57	ألمانيا
2.4	4	ساحل العاج	3.1	48	تركيا
1.8	3	الولايات المتحدة الأميركية	2.0	31	فرنسا
1.8	3	الصين	2.0	31	المملكة المتحدة
1.8	3	جمهورية كوريا	1.8	28	البرازيل
1.2	2	المغرب	1.7	26	بولندا
1.2	2	كونغو	1.6	25	اليابان
1.2	2	غينيا	1.6	24	الهند
24.1	41	دول أخرى	19.4	296	دول أخرى
100.0	170	مجموع الصادرات السلعية	100.0	1527	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2026			2025			2024	2023	2022	2021	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*					
5744.7	202.5	5542.2	2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	كانون الثاني
1960.8	142.9	1817.9	919.1	166.0	753.1	89.6	2099.7	(601.8)	(340.6)	شباط
			2240.9	90.9	2150.0	1629.9	(463.5)	(518.5)	(95.9)	آذار
			2474.2	266.3	2207.8	1160.7	62.3	(229.4)	(546.0)	نيسان
			300.8	83.0	217.8	471.0	(5.6)	(402.3)	(180.7)	أيار
			352.2	250.1	102.1	(536.0)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	حزيران
			424.8	85.4	339.4	1131.5	(217.2)	(207.7)	38.7	تموز
			1149.5	(55.8)	1205.4	1271.1	145.1	(314.3)	(592.8)	آب
			3824.8	43.8	3781.0	1358.2	470.2	48.5	784.6	أيلول
			1934.3	41.6	1892.7	1748.8	(81.2)	192.8	(154.4)	تشرين الأول
			1500.1	64.7	1435.5	(984.4)	185.6	(354.4)	159.9	تشرين الثاني
			2231.6	215.7	2015.9	(789.5)	591.3	17.1	(384.4)	كانون الأول
7705.4	345.4	7360.1	19560.7	1535.1	18025.7	6439.9	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

\* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.  
\*\* تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.  
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م²)

شباط 2025 - شباط 2026

المحافظات	شباط 25	النسبة (%)	شباط 26	النسبة (%)
بيروت	38525	4.68	78094	9.46
جبل لبنان	199449	24.23	340198	41.21
البقاع	70501	8.57	45085	5.46
الشمال (1)	8124	0.99	3757	0.46
الشمال (2)	285131	34.64	139165	16.86
الجنوب	169543	20.60	156751	18.99
النيطية	51838	6.30	62514	7.57
المجموع	823111	100.00	825564	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
شباط 2025 - شباط 2026

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع			
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
شباط 25	1619	1620	3239	223939	196463	420402	25	420427	3060	1326	4386
شباط 26	1905	1918	3823	209701	200097	409798	221	410019	4039	1609	5648
التغير %	17.7	18.4	18.0	-6.4	1.8	-2.5	784.0	-2.5	32.0	21.3	28.8

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
كانون الأول 2024 - كانون الأول 2025

التغير %	كانون الأول 2025	كانون الأول 2024	
7.3	117	109	عدد البواخر
35.5	493499	364262	البضائع المفرغة (طن)
14.3	91916	80405	البضائع المشحونة (طن)
45.3	19525	13434	المستوعبات المفرغة
59.3	5537	3475	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤. يُذكر أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

**ثانياً - التطوّرات في المالية العامة والدين العام**  
نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة. وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤. وعليه، تكون الخزينة حققت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب

## المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
348,233	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
3,233	32,537	-14,483	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أمريكي

المصدر: وزارة المالية

الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٤٥٩٥٤ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٤٦٥٤٩ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٤٧٨٤٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ويعود الانخفاض المتواصل إلى التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، مقابل استحقاقات سندات من الفئات المختلفة، وقد بلغت الاستحقاقات حوالي ١٨٩٣ مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محافظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

**سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية**  
في شباط ٢٠٢٦، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة

## جدول رقم 7 توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	
100,00	2,96	58,32	21,96	9,86	6,90	ك 1 2025
100,00	3,04	59,94	21,61	8,73	6,67	ك 2 2026
100,00	3,08	59,94	21,72	8,50	6,75	شباط 2026

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية شباط ٢٠٢٦، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات حوالي ٥٩,٩% من مجموع المحفظة، تلتها ٥ سنوات (حوالي ٨,٥%). والسندات من فئة

### الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

#### توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

#### الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك21-1	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

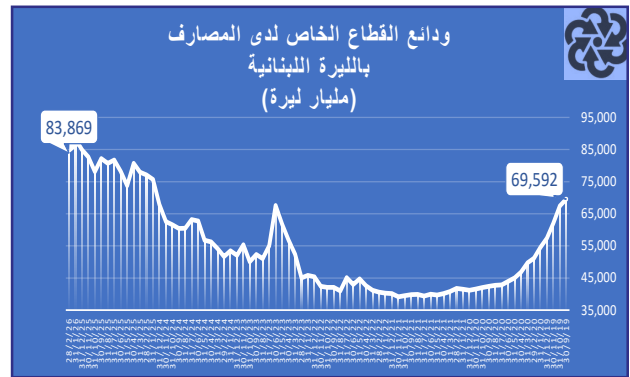
المصدر : مصرف لبنان

الخاص بالليرة على نحو بسيط إلى ١٠٩٠١ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦ مقابل ١٠٩٥٦ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ و ١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.



## ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية • الودائع والتسليفات بالليرة

تراجعت وداائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٣٨٦٩ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ٨٨٢٣٥ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ و ٨٤٩٧٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. كما تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع



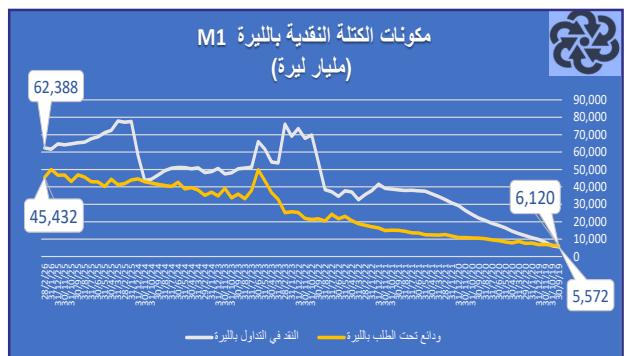
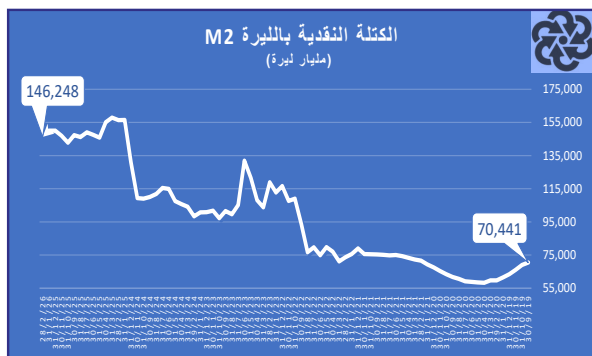
بلغت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، ٦٢٣٨٨ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ٦١٦٥٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و ٦٤٧١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

من جهتها، تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤٦٢٤٨ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦ مقابل ١٥٠٠٣٠ مليار ليرة في نهاية كلّ من كانون الثاني ٢٠٢٦ وكانون الأول ٢٠٢٥.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٣,٠٪ في نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ١٢,٤٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

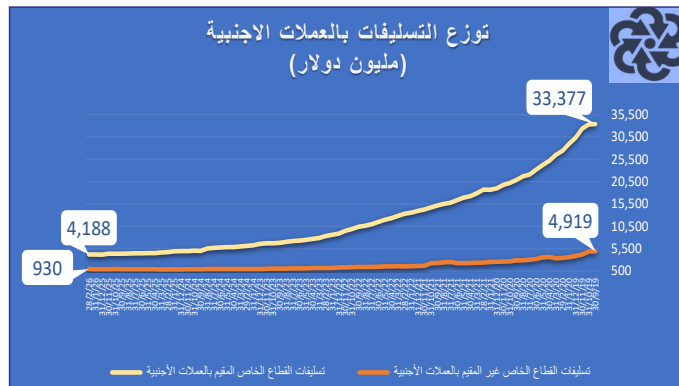
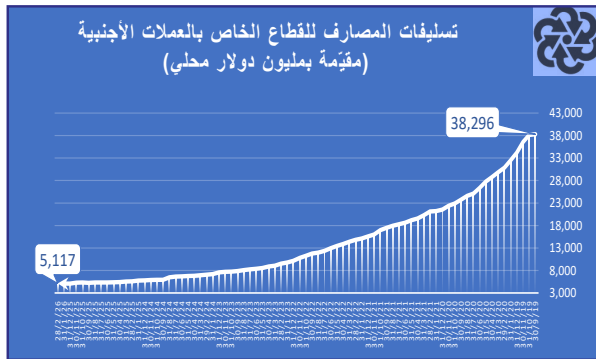
• وبقيت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة شبه مستقرّة بحيث بلغت ٧٣٨٧ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ٧٣٨٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ و ٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

## • الكتلة النقدية بالليرة



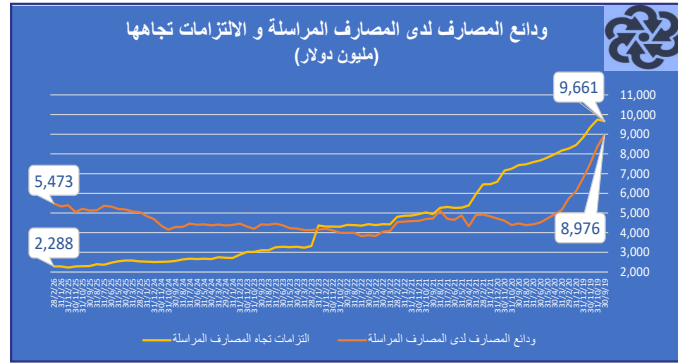
• للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية قليلاً إلى حوالي ٥,١٢ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦، وتوزعت بين حوالي ٤,١٩ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم، وحوالي ٠,٩٣ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٠٩ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ و٥,٠٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية تراجمت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٥,٧ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ٨٦,٠ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ و٨٦,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. مع العلم أنها تتضمن ودائع ال-Fresh. من جهتها، ازدادت التسليفات الممنوحة من المصارف



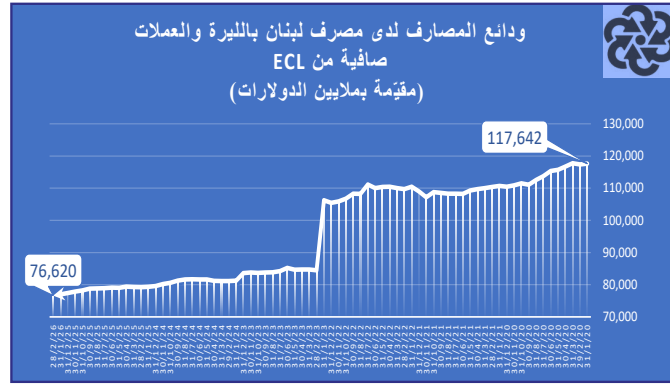
• في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ ارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة قليلاً إلى حوالي ٥,٥ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ٥,٣ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، في حين بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة على ٢,٣ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦، شأنها في نهاية الشهر الذي سبقه.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد استقرت تقريباً على ٦,٠% في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٥,٩% في نهاية الشهر الذي سبقه. بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٥ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ٢,٦ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ و٢,٣ مليار دولار



نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ٧٧,٠ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ و ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• تراجع ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إلى ٧٦,٦ مليار دولار في



مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و ٤,٩ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

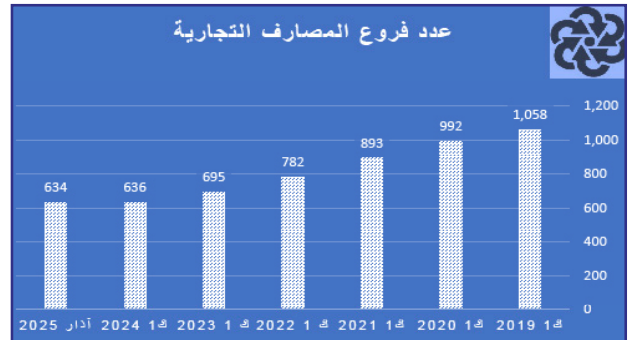
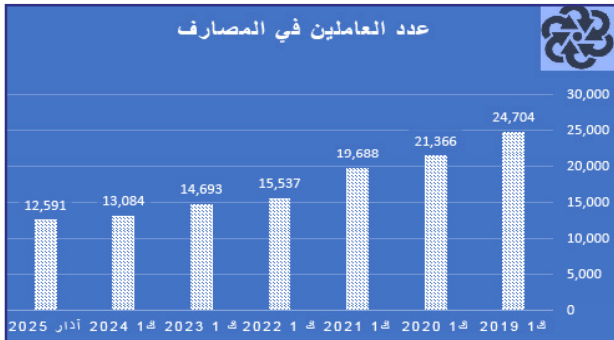
• ارتفعت حسابات رأس المال قليلاً إلى حوالي ٥,٠ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦، مقابل ٤,٨



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• بقيت القيم الثابتة المادية مستقرة على حوالي ٢,٥ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦، شأنها في نهاية كل من كانون الثاني ٢٠٢٦ وكانون الأول ٢٠٢٥.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في شباط ٢٠٢٦، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٥,١٣٪ مقابل ٣,٦٦٪ في الشهر الذي سبق (٢,٨٦٪ في شباط ٢٠٢٥)، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,٧٤٪ في شباط ٢٠٢٦ مقابل ١١,٧٦٪ في الشهر الذي سبق (٧,٥٩٪ في شباط ٢٠٢٥).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ١١٠٪ بالحد الأقصى في شباط ٢٠٢٦، وبلغ المعدل الشهري المثلث ٣٥,١٨٪ مقابل ٤٦,٥١٪ في الشهر الذي سبق و٢٦,٠٨٪ في شباط ٢٠٢٥.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

#### معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية شباط ٢٠٢٦، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة وبلغت ٦,٦٩٪ مقابل ٦,٧٠٪ في نهاية الشهر الذي سبق كما في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، وبلغ متوسط عمر المحفظة ٨٣٢ يوماً (٢,٢٩ سنة) في نهاية شباط ٢٠٢٦ مقابل ٨٥٠ يوماً (٢,٣٤ سنة) في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ و٨٥٨ يوماً (٢,٣٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٥.

#### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توفيقها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪

#### جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

شباط 2026	ك 2 2026	شباط 2025	
5,13	3,66	2,86	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
9,74	11,76	7,59	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
35,18	46,51	26,08	المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان



## الفوائد المصرفية على الدولار

إلى ٣,٨٤٪ في شباط ٢٠٢٦ مقابل ٤,٢٠٪ في الشهر الذي سبق (٤,٢٩٪ في شباط ٢٠٢٥). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

في شباط ٢٠٢٦، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٨٪ مقابل ٠,١٧٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٨٪ في شباط ٢٠٢٥)، كما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار

## جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

شباط 2026	ك 2 2026	شباط 2025	
0,08	0,17	0,08	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
3,84	4,20	4,29	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

## موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية

في نهاية الشهر الذي سبق و ٣٧,٠ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٥.

في نهاية شباط ٢٠٢٦، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٥٩,٨ مليار دولار مقابل ٥٧,٩ مليار دولار

## جدول رقم 11

موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة

شباط 2026	ك 2 2026	ك 1 2025	شباط 2025	
47750	45864	40375	26390	الذهب
6798	8132	7739	10483	العملة الأجنبية
5205	3940	4280	169	الأوراق المالية الأجنبية
59753	57936	52394	37042	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدّرة من قِبَل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملة الأجنبية والودائع لدى المصارف المرخصة





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية  
الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

شباط 26	ك 26	ك 25	شباط 25	البيان
				<b>الموجودات</b>
<b>6864130</b>	<b>6897278</b>	<b>6934779</b>	<b>7098817</b>	<b>الموفورات</b>
6597	6302	6298	7611	- أوراق نقدية
6857533	6890976	6928481	7091206	- ودائع لدى مصرف لبنان
<b>385553</b>	<b>383782</b>	<b>382503</b>	<b>433947</b>	<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>
10758	10814	10280	11398	- بالليرات اللبنانية
374795	372968	372223	422549	- بالعملات الأجنبية
<b>234237</b>	<b>242640</b>	<b>217270</b>	<b>230864</b>	<b>ديون على القطاع العام</b>
7387	7389	7357	8298	منها: سندات بالليرة
225916	234287	208690	220740	سندات بالعملات
935	964	1224	1827	ديون مختلفة
<b>1025132</b>	<b>1013494</b>	<b>992180</b>	<b>890933</b>	<b>موجودات خارجية</b>
83357	82542	82860	77914	- قروض على غير المقيمين
489851	477664	482636	451469	- قروض على مصارف غير مقيمة
253097	252939	249073	220528	- موجودات خارجية أخرى
71563	74712	51071	60480	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
127263	125637	126539	80543	محفظه الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
<b>352534</b>	<b>352289</b>	<b>353195</b>	<b>223667</b>	<b>القيم الثابتة</b>
<b>241599</b>	<b>224853</b>	<b>261458</b>	<b>311483</b>	<b>محفظه القطاع الخاص من الأوراق المالية</b>
<b>17135</b>	<b>15742</b>	<b>14723</b>	<b>17623</b>	<b>موجودات غير مصنفة</b>
<b>9120321</b>	<b>9130079</b>	<b>9156108</b>	<b>9207334</b>	<b>المجموع</b>
				<b>المطلوبات</b>
<b>5846625</b>	<b>5867076</b>	<b>5887261</b>	<b>6071415</b>	<b>ودائع القطاع الخاص المقيم</b>
80333	84802	81724	74252	- ودائع بالليرة
5766293	5782274	5805537	5997162	- ودائع بالعملات الأجنبية
<b>71883</b>	<b>68886</b>	<b>68188</b>	<b>56145</b>	<b>ودائع القطاع العام</b>
<b>1910793</b>	<b>1913993</b>	<b>1916235</b>	<b>1873924</b>	<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>
3536	3433	3248	2820	- بالليرات اللبنانية
1907256	1910560	1912987	1871104	- بالعملات الأجنبية
<b>204793</b>	<b>204791</b>	<b>199450</b>	<b>227146</b>	<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>
<b>28942</b>	<b>29376</b>	<b>31775</b>	<b>44151</b>	<b>سندات دين</b>
<b>448479</b>	<b>425221</b>	<b>440538</b>	<b>414673</b>	<b>أموال الخاصة</b>
408136	384243	402452	382894	- أموال خاصة أساسية
40343	40978	38087	31779	- أموال خاصة مساندة
<b>608805</b>	<b>620737</b>	<b>612662</b>	<b>519880</b>	<b>مطلوبات غير مصنفة</b>
<b>9120321</b>	<b>9130079</b>	<b>9156108</b>	<b>9207334</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحرزة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.



وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	شباط 25	ك1 25	ك2 26	شباط 26
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	3300063	4306173	4832581	4881992
- ذهب	2361873	3613517	4104803	4273605
(مقيم بملايين د.أ.)	(26390)	(40374)	(45864)	(47750)
- عملات أجنبية*	938190	692656	727778	608387
(مقيمة بملايين د.أ.)	(10483)	(7739)	(8132)	(6798)
ديون على القطاع الخاص	228	324	329	326
سلفات للمصارف التجارية	40427	38749	38542	38012
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1044	959	950	943
سلفات للقطاع العام	1486997	1486943	1486971	1486997
فروقات القطع	2795289	1435989	930557	736006
محفظة الأوراق المالية	559208	959226	927985	1040971
القيم الثابتة	636	717	723	680
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	145989	170558	173333	174949
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية				
موجودات غير مصنفة	21710	6901	11485	12616
المجموع	8351590	8406538	8403458	8373491
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	85051	71525	68523	69535
ودائع المصارف التجارية	7381366	7210517	7170521	7119949
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	65651	67725	68776	67429
ودائع القطاع الخاص	4483	4270	4345	4443
التزامات تجاه القطاع العام	570155	772183	805711	824525
التزامات خارجية	164693	165210	165113	165026
(مقيمة بملايين د.أ.)	(1840)	(1846)	(1845)	(1844)
الأموال الخاصة	62219	103484	103484	103444
مطلوبات غير مصنفة	17972	11624	16984	19140
المجموع	8351590	8406538	8403458	8373491

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملة الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

شباط 26	ك26	ك25	شباط 25	البيان
107820	111670	111444	119055	الكتلة النقدية M1
62388	61657	64711	77193	- النقد في التداول
45432	50012	46733	41862	- ودائع تحت الطلب بالليرة
5842063	5858347	5881575	6073968	الكتلة شبه النقدية
38427	38360	38585	37333	- ودائع أخرى بالليرة
5803635	5819987	5842990	6036635	- ودائع بالعملات الأجنبية
28942	29376	29658	30726	سندات دين
				النقد وشبه النقد
146248	150030	150030	156388	- بالليرات اللبنانية M2
5978825	5999393	6022677	6223749	- بالليرات والعملات M3
5983105	6003822	6027387	6232599	- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور
				<b>عناصر التغطية :</b>
4066157	3890037	3375645	1905945	ديون صافية على الخارج
4273605	4104803	3613517	2361873	- الموجودات بالذهب
(207448)	(214766)	(237872)	(455927)	- الموجودات بالعملات الأجنبية
2014145	2239246	2753962	4349100	وضعية القطاع العام المدينة
1278139	1308688	1317972	1553811	- ديون صافية على القطاع العام
736006	930557	1435989	2795289	- فروقات القطع
514703	514032	512861	523059	ديون على القطاع الخاص
11492	11567	11035	13609	- بالليرات اللبنانية
503210	502465	501826	509450	- بالعملات الأجنبية
(616180)	(643922)	(619791)	(554355)	مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)
5978825	5999393	6022677	6223749	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحرزة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
شباط 2026

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	115023.78	116840.73	115768.12	115782.66
الجنيه الاسترليني	120449.10	122695.55	121615.43	120789.20
الين الياباني	569.59	584.81	577.22	572.98
الدولار الكندي	65304.63	66237.42	65582.35	65443.11
الدولار الاسترالي	62300.95	63795.60	63185.59	63697.15
اليورو	105278.85	106630.30	105837.52	105672.65

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	كانون الثاني 26				شباط 26			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.34	1.38	1.35	1.37	1.35	1.36	1.35	1.35
الين الياباني	152.67	158.91	156.74	154.16	153.04	157.13	155.16	156.20
الفرنك السويسري	0.77	0.80	0.79	0.77	0.77	0.78	0.77	0.77
اليورو	1.16	1.20	1.17	1.19	1.18	1.19	1.18	1.18
أونصة الذهب	4310.15	5394.40	4728.23	4847.50	4651.06	5263.48	5020.47	5263.48

المصدر : Bloomberg.com



## الحسابات القومية حتى العام ٢٠٢٤

### إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

المقيّمة بالدولار الأميركي حسب متوسط سنوي مثقل لسعر الصرف الذي احتسبته الإدارة، يكون الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى ٣٠,٥ مليار دولار في العام ٢٠٢٤ مقابل ٢٥,٩ مليار في العام ٢٠٢٣ و٢٠,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مثل في العام ٢٠٢٤ حوالي ٥٧٪ فقط من مستواه في العام ٢٠١٩ حيث بلغ ٥٣,٣ مليار دولار، أما الناتج المحلي الحقيقي للعام ٢٠٢٤ فشكّل حوالي ٦٩٪ من مستواه في العام ٢٠١٩، عاكساً الظروف والأوضاع الاقتصادية الصعبة خلال هذه السنوات.

**أرقام الناتج المحلي حسب CAS حتى العام ٢٠٢٤**  
نشرت إدارة الإحصاء المركزي الحسابات القومية حتى العام ٢٠٢٤، وقد أجرت بعض التعديلات على الأرقام العائدة للسنوات السابقة وخصوصاً للعام ٢٠٢٣، وذلك بسبب مراجعة عدد من الأرقام من مصادر المعلومات بالإضافة إلى إدخال تحسينات مهمة على طريقة الاحتساب، لا سيما في النشاط العقاري. وجاء معدل النمو الحقيقي سلبياً في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ حيث بلغ تبعاً -٥,٢٪ و-٠,٥٪ مقابل نمو حقيقي إيجابي بلغ ١,٦٪ و١,٤٪ في العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على التوالي. وبالأرقام

### الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم

2024	2023	2022	2021	2020	2019	
2728402	2257806	621364	246092	91139	80359	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار ليرة)
30,5	25,9	20,4	19,6	23,9	53,3	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)
-5,2	-0,5	+1,4	+1,6	-28,7	-6,6	معدل النمو الحقيقي (%)
45,24	221,3	171,2	154,8	84,9	2,9	متوسط معدل التضخم السنوي (%)
27,4	265,0	148,9	165,7	59,1	3,3	تغيّر معامل الانكماش الضمني (Implied deflator) (%)
89474,5	87043,2	30477,1	12563,2	3810,0	1507,5	سعر الصرف ل.ل/دولار

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

العام المذكور. أما تقديرات وزارة المالية اللبنانية في فذلكة مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢٦، فأشارت إلى نمو حقيقي للاقتصاد اللبناني بنسبة ٢,٥٪ في العام ٢٠٢٥ وقدّرت الناتج المحلي الإجمالي بـ ٣٢,٨ مليار دولار. كما قدّرت للعام ٢٠٢٦ معدل النمو الحقيقي بنسبة ٣,٥٪ والناتج المحلي الإجمالي بـ ٣٦,١ مليار دولار. إلا أن هذه التقديرات لم تعد دقيقة وستخضع للتعديل بسبب اندلاع الحرب.

**أخر أرقام الناتج والنمو حسب مصادر أخرى**  
تفيد تقديرات صندوق النقد الدولي بأن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢٩,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٤. وقدّر معدل النمو الحقيقي بنسبة ٤٪ في العام ٢٠٢٥، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٤,٥ مليار دولار حسب المصدر ذاته. من جهته، قدّر البنك الدولي النمو الحقيقي بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٥، و٤٪ في العام ٢٠٢٦ ومن المؤكد أنه سيعيد النظر به بسبب اندلاع الحرب في ٢ آذار من



ناقص المدفوعات المماثلة إلى الخارج. ونشرت أيضاً أرقام الدخل القومي المتاح الإجمالي GNDI، الذي بلغ ٣٦,٥ مليار دولار في العام ٢٠٢٤، وهو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي تضاف إليه التحويلات الجارية من الخارج، وتطرح منه التحويلات المرسلة إلى الخارج. ويمثل الدخل الفعلي المتاح للاستهلاك والادّخار.

### توزّع الناتج المحلي الإجمالي

#### بحسب طريقة الإنفاق Expenditure Approach

يبيّن توزّع الناتج المحليّ بالأسعار الجارية، أن الاستهلاك الخاص كان المحرك الرئيسي للناتج في العام ٢٠٢٤، في حين أن صافي الصادرات ساهم بشكل سلبي في الناتج.

### القطاع غير الرسمي

على صعيد آخر وكما في العديد من الدول، يتمّ تنفيذ بعض الأنشطة من خلال القطاع غير الرسمي في لبنان، وهي أنشطة اقتصادية يصعب قياسها بشكل دوري، إن لم يكن من المستحيل قياسها بدقة. وقد تمّ تقديرها بحوالي ٣٠٪ من الناتج المُسجّل، علماً أنه وبحكم طبيعة هذه الأنشطة، يبقى مستوى التقدير غير مؤكّد.

#### GNDI و GNI

كما نشرت إدارة الإحصاء المركزي الدخل القومي الإجمالي GNI الذي بلغ ٣٠,٣ مليار دولار في العام ٢٠٢٤، وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي GDP يُضاف إليه صافي المداخيل الأولية (مثل الفوائد والأرباح) من الخارج

## توزّع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام ٢٠٢٤

النسبة (%)	مليار د.أ.	
110,8	33,8	الاستهلاك الخاص
9,5	2,9	الاستهلاك العام
12,8	3,9	الاستثمار الخاص
9,2	2,8	الاستثمار العام
-42,3	-12,9	صافي الصادرات
100,0	30,5	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

بالحصة الأكبر (٢١,١٪) في العام ٢٠٢٤، ليحلّ بعده قطاع التعدين والصناعة التحويلية (١٧,١٪) فالخدمات الشخصية (١٥,٢٪) ثم خدمات الأعمال (١٠,١٪).

### بحسب النشاط الاقتصادي

يبيّن توزّع الناتج المحليّ بالأسعار الجارية بحسب النشاط الاقتصادي أنّ قطاع التجارة والنقل ساهم

## توزع الناتج المحلي بالأسعار الجارية على النشاط الاقتصادي العام ٢٠٢٤ - بمليارات الليرات والنسب المئوية %

الإدارة العامة والتعليم والصحة	الخدمات الشخصية والتعليم الخاص والصحة	خدمات الأعمال	القطاع العقاري	الخدمات المالية	المعلومات والاتصالات	الفنادق والمطاعم	التجارة والنقل	البناء	التعدين والصناعة التحويلية	الزراعة	الضرائب ناقص على الدعم المنتجات	مليار ليرة	الحصة %
242513	414887	275449	153904	76695	57461	80564	576564	78483	465368	117797	-597	189313	6,9
8,9	15,2	10,1	5,6	2,8	2,1	3,0	21,1	2,9	17,1	4,3	0		

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

### الناتج المحليّ بالسعر الثابتة

تجدد الإشارة إلى أن إدارة الإحصاء المركزي ترى أنه في أوقات الأزمات، من الأفضل اعتماد مؤشرات حجم الناتج المحليّ الإجمالي (GDP) ومكوناته بأسعار ثابتة، أي بعد إزالة تأثير التضخم، لأنها تعطي صورة أوضح عن التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي، وتظهر مستواه الحقيقي مقارنةً بسنة الأساس.

فمع اعتماد ٢٠١٩ السنة الأساس (أي أن المؤشر = ١٠٠)، يتبين أن الناتج المحليّ الإجمالي انخفض كثيراً في العام ٢٠٢٠، بحيث بلغ المؤشر ٧١، ثم بدأ التعافي تدريجياً ليصل المؤشر إلى ٧٣ في العام ٢٠٢٣ قبل أن ينخفض إلى ٦٩ في العام ٢٠٢٤. وتضرر استهلاك الأسر، حيث لم يستعد مستواه المسجل في

العام ٢٠١٩، في حين تجاوز استهلاك الحكومة في العام ٢٠٢٤ مستواه في العام ٢٠١٩. وبدأ تكوين رأس المال أو الاستثمار بالتعافي بعد العام ٢٠٢١، علماً أنه انخفض في العام ٢٠٢٤ لكنه تجاوز مستواه للعام ٢٠١٩. وفيما لم تتعاف الصادرات بالكامل بعد الأزمة، بدأت الواردات ترتفع تدريجياً. وتظهر مؤشرات النشاط الاقتصادي حسب القطاع أن بعض الأنشطة مثل الزراعة وقطاع المعلومات والاتصالات والخدمات الشخصية تجاوزت في العام ٢٠٢٤ مستوياتها في العام ٢٠١٩، بينما لم تتعاف قطاعات أخرى مثل القطاع المالي والتجارة والنقل والتعدين والفنادق والمطاعم وبقية دون مستوياتها في العام ٢٠١٩، فيما قارب القطاع العقاري والبناء مستوياته لعام ٢٠١٩.



### تقرير صندوق النقد الدولي عن لبنان

بالتزامن مع اجتماعات ربيع ٢٠٢٦، نشر صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتضمّن عرضاً للمؤشرات المرتبطة بلبنان، مع التحفّظ عن تقديم توقعات واضحة بالنسبة لأرقام السنوات المقبلة.

وفقاً للتقرير، سجّل لبنان في العام ٢٠٢٥ نمواً اقتصادياً بنسبة ٤٪، مقابل نمو سلبي بنسبة ٧,٥٪ في العام ٢٠٢٤ بفعل الحرب الموسّعة التي شهدها لبنان في تلك الفترة. وكان لبنان قد عرف خلال السنوات السابقة نمواً بنسبة ١٪ عام ٢٠٢٢، وبنسبة ٢,١ بالمئة عام ٢٠٢١. أمّا العام ٢٠٢٠، الذي شهد انكماشاً بنسبة ٢٦,٨٪، بعد أن تلقّت البلاد أولى الصدمات الناتجة عن الانهيار المالي.

وقدّر صندوق النقد الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢٥ بحوالي ٣٤,٥ مليار دولار أميركي، مقابل ٢٩,٣ مليار دولار أميركي في العام الذي سبق. وبالرغم من التحسّن المحدود، لا يزال حجم الناتج اليوم متدنياً قياساً بمستويات ما قبل الأزمة، حين بلغ حجم الناتج قرابة ٥٥,٣ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٨. واستناداً لهذا الرقم، يمكن القول إن حجم الناتج حالياً يشكّل ٦٢,٤٪ من مستواه قبل الأزمة.

على صعيد الماليّة العامّة، وجد صندوق النقد أنّ حجم إيرادات الخزينة ارتفع في العام ٢٠٢٥ إلى ٦,٥ مليار دولار أميركي، وهذا ما شكّل قفزة كبيرة مقارنة بحجم الإيرادات العامّة سنة ٢٠٢٤، الذي اقتصر على ٤,٦ مليار دولار أميركي. أمّا الإنفاق العام فبلغ ٥,٤ مليار دولار أميركي العام الماضي ٢٠٢٥، بزيادة نسبتها ١٩٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٤، حين بلغ نحو ٤,٥ مليار دولار أميركي. وبذلك، تكون الإيرادات العامّة شكّلت ١٨,٨٪ من الناتج المحلي سنة ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٥,٧٪ عام ٢٠٢٤. كما تكون النفقات العامّة بلغت ١٥,٥٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٥,٣٪ بالمئة عام ٢٠٢٤. وتكون المالية العامّة سجّلت فائضاً قيمته ١,١٢ مليار دولار أميركي عام ٢٠٢٥، ما يشكّل ٣,٢٥٪ من الناتج المحلي، بعدما كانت نسبة هذا الفائض ٠,٤٪ فقط من الناتج المحلي في العام ٢٠٢٤.

ويرى صندوق النقد أن نسبة الدين للناتج باتت تقارب ١٣٩,٤٪، وهي نسبة يفترض أن تتقلّص لاحقاً بعد التفاوض مع حَمَلَة سندات اليوروبندز على عمليّة إعادة هيكلة الديون. وقد تقلّص حجم الدين بالليرة اللبنانيّة بفعل تدهور سعر الصرف. وفي حال تعرّض لبنان لمزيد من الانكماش الاقتصادي خلال العام الحالي، فستحتاج الدولة إلى مفاوضات أقسى مع حَمَلَة سندات اليوروبندز، لخفض قيمة الدين إلى مستويات أدنى، بما يتناسب مع حجم الناتج المحلي بعد الانكماش المُستجد.

### لبنان يوقع مذكرة تفاهم زراعية استراتيجية مع إيطاليا

تمّ توقيع مذكرة تفاهم زراعية بين لبنان وإيطاليا. وتشكّل هذه المذكرة ركيزة أساسية لدعم جهود التعافي وإعادة بناء القطاع الزراعي، وتعزيز قدرته على الصمود في مواجهة الأزمات المتلاحقة، من خلال شراكة استراتيجية قائمة على نقل المعرفة، وتطوير السياسات، وتحديث البنى الإنتاجية. وتشير إلى استعداد إيطاليا لمواكبة مسار النهوض الزراعي من خلال برامج تعاون متقدمة، تسهم في إعادة الإعمار، وتعزيز التنمية المستدامة، ورفع تنافسية المنتجات اللبنانية في الأسواق الدولية.

وقد تعرّض القطاع الزراعي في لبنان ولا يزال، إلى الأضرار الجسيمة التي لحقت به بسبب الحرب، حيث تضرّر نحو ٢٢,٥٪ من الأراضي الزراعية، ما انعكس سلباً على الإنتاج وسلاسل الإمداد والأمن الغذائي، وفاقم التحديات التي تواجه المزارعين في مختلف المناطق.

وتتضمن مذكرة التفاهم مجموعة من المحاور الاستراتيجية، أبرزها:

- تعزيز جودة المنتجات الزراعية عبر تطوير أنظمة المؤشرات الجغرافية، بما يحمي هوية المنتجات اللبنانية ويرفع قيمتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- تحديث أنظمة الشهادات والصحة النباتية بما يتوافق مع المعايير الأوروبية، لضمان سلامة الإنتاج وتحسين فرص التصدير.

وسعت المجموعة أنشطتها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، خاصة في قطاع الخدمات اللوجستية، كما قامت بعدة عمليات استحواذ في مجال الإعلام. وفي لبنان، نفذت المجموعة عدة استثمارات خلال السنوات الماضية، من بينها الاستثمار في شركة "رفاعي" للمكسرات والحلويات عام ٢٠٢١، وفي شركة الشوكولاتة الحرفية "سوشييه" عام ٢٠٢٣. كما تدير الشركة محطات حاويات رئيسية في مرفأ بيروت وطرابلس.

### قرض بقيمة ٢٠٠ مليون دولار من البنك الدولي

وقع وزير المالية اللبناني ياسين جابر في ٢٠٢٦/٤/١٥ اتفاقاً بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، كان قد أقره البنك الدولي في كانون الثاني الماضي، وذلك في إطار مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة بما يوسع قدرة الدولة على دعم الفئات الأكثر ضعفاً في لبنان، في ظل الحرب الجديدة. بالإضافة إلى المناقشات المتعلقة بتمويل آثار الحرب والاحتياجات الإنسانية العاجلة، أشار بيان لوزارة المال إلى أن الاجتماع استعرض مشاريع التنمية الموقعة مع البنك الدولي في نهاية العام ٢٠٢٥، والتي تتجاوز قيمتها ١,٣ مليار دولار، وآليات تنفيذها. كما ناقش الطرفان عدة خيارات، من بينها إعادة جدولة الأولويات ضمن القروض الحالية، وإمكانية اللجوء إلى أدوات تمويل طارئة. ومن المقرر أن تستمر المشاورات التقنية خلال الفترة المقبلة لتحديد الإطار الأنسب لتلبية احتياجات لبنان الحالية.

### تحذير من القطاع الصناعي

أعلنت جمعية الصناعيين اللبنانيين أنّ خسائر القطاع الصناعي جرّاء الحرب جاءت مزدوجة: الأول ناتج عن الأضرار المباشرة التي لحقت بالمصانع، والثاني مرتبط بتراجع الاستهلاك في السوق المحلية وانخفاض الصادرات.

وأشارت في بيان إلى أنّ عدد المصانع المتضررة بالكامل محدود، فيما تتركز الأضرار بمعظمها في أضرار جزئية أو ناتجة عن الإقفال القسري، مع صعوبة تحديد حجم

- تنمية المناطق الريفية والزراعة السياحية من خلال دعم التنمية المستدامة وتحسين البنية التحتية وتعزيز سبل عيش المجتمعات المحلية.  
- تطوير قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يضمن استدامة الموارد البحرية.  
- تعزيز التعاون التقني والمؤسسي عبر برامج مشتركة لتبادل الخبرات وبناء القدرات وتحديث الإدارة الزراعية.

### CMA CGM يستحوذ على فتال

أعلنت شركة الشحن والخدمات اللوجستية العملاقة CMA CGM عن استحواذها على ١٠٠٪ من أسهم مجموعة فتال اللبنانية. إلا أن إتمام الصفقة لا يزال «خاضعاً للموافقات التنظيمية، ومن المتوقع أن يتم خلال الفصل الثالث من العام ٢٠٢٦». ويمثل هذا الاستحواذ خطوة أساسية في طموح CMA CGM لتصبح رائداً عالمياً في حلول الخدمات اللوجستية المتكاملة التي تغطي كامل سلسلة الإمداد. ومن خلال دمج منصة التوزيع القوية التابعة لمجموعة فتال، تعزز قدراتها في المراحل النهائية، بالقرب من الأسواق والمستهلكين النهائيين.

يُذكر أن مجموعة فتال تأسست عام ١٨٩٧، وهي متخصصة في التخزين والترويج وتوزيع المنتجات والخدمات الموجهة للمستهلكين والمهنيين. وتنشط المجموعة بشكل رئيسي في مجالات السلع الاستهلاكية سريعة التداول والإلكترونيات الاستهلاكية، إضافة إلى المنتجات الصيدلانية والصحية، وكذلك العطور ومستحضرات التجميل.

وهناك العديد من أوجه التكامل بين المجموعتين، سواء على المستوى التجاري أو التشغيلي أو المالي. والهدف هو تفعيل هذه أوجه التكامل.

وتعد CMA CGM ثالث أكبر شركة شحن بحري في العالم، ومقرها في مرسيليا، وتمتلك أسطولاً يزيد عن ٦٥٠ سفينة وتدير ٦٠ محطة مرفئية في ٣٠ دولة. وقد

إلى ذلك، أكدت الجمعية أنّ القطاع الصناعي يشكّل ركيزة أساسية للاقتصاد في لبنان، إذ يبلغ حجم إنتاجه نحو ١٠ مليارات دولار ويؤمن نحو ٥٥% من السلع في السوق اللبنانية، كما يوفر فرص عمل لنحو ٢٥٠ ألف عائلة مباشرة، فيما يضمّ الضمان الاجتماعي نحو ٢٥٠ ألف عامل من أصل ٣٦٠ ألف مشترك. وختمت البيان بالتحذير من أنّ القطاع الصناعي لم يعد قادراً على تحمّل الأعباء، في ظلّ لجوء الدولة المتكرّر إلى فرض الضرائب لتمويل نفقاتها، مؤكّدة أنّ الاقتصاد لا يمكن أن يقوم على الضرائب بل على الإنتاج.

الخسائر بدقّة في ظلّ ارتفاع كلفة الطاقة والشحن والمواد الأولية. وافتت الجمعية إلى أنّ تداعيات الحرب طاولت الصادرات الصناعية أيضاً، ولا سيما إلى دول الخليج، التي تُعدّ السوق الرئيسية للبنان، مع شبه توقّف كامل لحركة التصدير. ودعت إلى طرح مسألة إعادة السماح بمرور البضائع اللبنانية «ترانزيت» إلى الخليج ورفع الحظر عن الصادرات إلى السعودية خلال زيارة رئيس الجمهورية للمشاركة في القمة العربية.



القروض السكنية المدعومة إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي، بعد أن كان ٥٠,٠٠٠ دولار سابقاً. وتهدف هذه القروض إلى دعم ذوي الدخل المحدود والمتوسط، بما في ذلك الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتُستخدم لتمويل شراء المنازل أو ترميمها أو بناء مساكن على أراضٍ مملوكة. وأشار المصرف إلى أن الأموال التي تم استلامها حتى الآن قد تم تخصيصها بالكامل لقروض سكنية في مختلف أنحاء البلاد.

### جديد مصرف الإسكان

قام الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) بتحويل الدفعة الرابعة من قرضه البالغ ١٦٥ مليون دولار أميركي إلى مصرف الإسكان في لبنان، بقيمة ١٦,١ مليون دولار. ومع هذه الدفعة، يكون المصرف قد تلقى نحو ٧٠ مليون دولار خلال الأشهر الخمسة الماضية من إجمالي حزمة التمويل التي تم إقرارها في العام ٢٠٢٥. وقد أتاحت هذه الأموال لمصرف الإسكان رفع سقف



## التضخم في ظل الحرب

في المقابل، يكمن الخطر الأكبر بعودة التضخم للارتفاع. فالعلاقة بين أسعار النفط والتضخم معروفة، إذ أن كل زيادة قدرها ١٠ دولارات في سعر النفط ترفع ما بين ٠,٣ و ٠,٤٪ معدل التضخم. وبناءً على ذلك، إذا استقرت الأسعار حول ١٠٠ دولار، فقد يتجاوز التضخم ٤٪ في الدول المتقدمة، أما إذا وصلت إلى ١٤٠ دولاراً، فقد يصل إلى ما بين ٥٪ و ٦٪.

وتزداد المشكلة تعقيداً بسبب احتمال ضعف استجابة المصارف المركزية. ففي الولايات المتحدة، قد تتعرض السياسة النقدية لضغوط سياسية تمنع رفع أسعار الفائدة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وغضب المواطنين. كما أن الشركات قد تكون أكثر استعداداً لتميرير زيادات التكاليف إلى المستهلكين، بعدما أثبتت في السنوات الماضية قدرتها على رفع الأسعار دون خسارة كبيرة في الطلب.

وتشير بعض المؤشرات الفورية إلى أن التضخم بدأ بالفعل في الارتفاع. فهناك تقديرات تفيد بأن معدل التضخم العالمي الشهري قد يتجاوز ٠,٦٪ بحلول منتصف العام، وهو ما يعادل أكثر من ٧٪ سنوياً. كما أظهرت بيانات حديثة في الولايات المتحدة ارتفاعاً ملحوظاً في تضخم السلع، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة أسعار الوقود.

وفي حال عجز المصارف المركزية عن احتواء التضخم، قد تجد الحكومات نفسها مضطرة للتدخل لدعم المواطنين، كما حدث خلال أزمة الطاقة السابقة في أوروبا، عندما أنفقت الحكومات مبالغ ضخمة لتخفيف العبء عن الأسر والشركات. إلا أن هذه السياسات كانت مكلفة وغير فعالة بالكامل، إذ استفاد منها الأثرياء أكثر من الفئات المحتاجة. وفي ظل الضغوط السياسية والشعبوية الحالية، من غير المرجح أن تكون السياسات الحكومية القادمة أكثر دقة أو كفاءة. بل قد تؤدي إلى زيادة العجز المالي وتفاقم المشكلات الاقتصادية على المدى الطويل. وقد يؤدي في النهاية إلى تعقيد الأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل أكبر.

المراجع: الطبعة الإلكترونية من مجلة *The Economist*، ٢٣ آذار ٢٠٢٦.

بعد أن بلغ التضخم في الدول المتقدمة مستويات مرتفعة تجاوزت ١٠٪ في أواخر العام ٢٠٢٢، نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد بعد جائحة كورونا، وسياسات التحفيز المالي السخية، إضافة إلى صدمة الطاقة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، بدأ هذا التضخم في التراجع تدريجياً. ومع مطلع العام ٢٠٢٦، اقترب متوسط التضخم في الاقتصادات الغنية من ٢٪، ما أعطى انطباعاً لدى المصارف المركزية بأنها نجحت في السيطرة على هذه المشكلة.

غير أن هذا الهدوء لم يدم طويلاً. فمع اندلاع الحرب في ٢٨ شباط ٢٠٢٦، عادت الضغوط إلى أسواق الطاقة العالمية. وقد أدى هذا النزاع إلى تعطيل تدفقات النفط عبر مضيق هرمز بشكل كبير، حيث انخفضت إلى نحو ٥٪ فقط من مستوياتها الطبيعية، كما تم استهداف منشآت الغاز في المنطقة. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد، إذ قفز سعر برميل برنت من نحو ٦٠ دولاراً في بداية العام إلى حوالي ١٠٠ دولار، مع تقلبات مستمرة، وارتفعت كذلك أسعار الوقود، خاصة في الولايات المتحدة.

ورغم خطورة هذه التطورات، فإنها لا تعني بالضرورة دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود. صحيح أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي عادةً إلى تقليص أرباح الشركات وزيادة تكاليف الإنتاج، كما يدفع المستهلكين إلى تقليل إنفاقهم على السلع غير الأساسية، إلا أن الوصول إلى ركود يتطلب مستويات أعلى من ارتفاع الأسعار. وتشير بعض التقديرات إلى أن بقاء أسعار النفط عند ١٤٠ دولاراً للبرميل لمدة شهرين قد يؤدي إلى ركود خفيف في بعض الاقتصادات، لأن صدمة قوية مماثلة لأزمات السبعينات قد تتطلب ارتفاع الأسعار إلى نحو ١٧٥ دولاراً. لكن الوضع الحالي أقل حدة من تلك الأزمات التاريخية، إذ أن أسعار النفط لم تتضاعف بعد، كما أن الاقتصاد العالمي دخل هذه الأزمة وهو في وضع أفضل نسبياً مما كان عليه. فالأجور الحقيقية في الدول المتقدمة تشهد نمواً، كما ارتفعت أرباح الشركات العالمية بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، وتشير البيانات الحديثة إلى تحسن في النشاط الاقتصادي. لذلك، يبدو أن الأسواق المالية لا تتوقع ركوداً وشيكاً، بل مجرد تباطؤ معتدل في النمو.



## تأثير الحرب على ثروات دول الخليج

بأهداف استراتيجية، مثل تأمين الغذاء والمعادن الحيوية، ما يجعل الخروج منها أكثر تعقيداً. يُضاف إلى ذلك دور هذه الصناديق في تمويل التحوّل الاقتصادي المحلي. ففي دول مثل الإمارات والسعودية، ترتبط الصناديق بمشاريع تنموية وبنى تحتية ومبادرات في الطاقة المتجدّدة. إلا أنّ الحرب تؤثر سلباً على هذه الجهود من خلال تراجع السياحة، وانخفاض نسب إشغال الفنادق، واضطراب حركة الطيران، وتضرّر بعض الأصول الصناعية، كما يشهد القطاع العقاري تراجعاً، ما يقلص الإيرادات والتوزيعات المالية. وكانت بعض المشاريع الضخمة تواجه صعوبات بالفعل، وأصبحت اليوم أكثر عرضة للتأجيل أو الإلغاء، خصوصاً في السعودية، حيث تتأثر المشاريع العمرانية الكبرى والخطط الطموحة بخسائر محتملة. كما أن جذب الاستثمارات الأجنبية أصبح أكثر صعوبة في ظلّ عدم الاستقرار الجيوسياسي، إذ بدأ بعض المستثمرين والمقاولين الأجانب بتقليص مشاركتهم في مشاريع المنطقة. ورغم أنّ صناديق الثروة السيادية لا يُتوقع أن تلجأ إلى بيع أصولها بشكل سريع، وتبقى ملتزمة برؤية استثمارية طويلة الأجل، فإنّ تراجع الإيرادات المحليّة يزيد من أهمية العوائد الخارجية المستقرّة. وقد يؤدي ذلك إلى تحوّل تدريجي نحو استثمارات أقلّ مخاطرة وأكثر توليداً للدخل، فيما سيتم توجيه مزيد من الموارد محلياً لإعادة الإعمار بدلاً من تسريع خطط التنوع الاقتصادي. وكلّما طال أمد الحرب، ازدادت صعوبة تجاهل التغيرات التي تفرضها على أولويات وعلى استراتيجيات صناديق الثروات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المراجع : The Economist - April 15th 2026

في السنوات الأخيرة، أصبحت صناديق الثروة السيادية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي—البحرين والكويت وعمّان وقطر والسعودية والإمارات—من أبرز المستثمرين عالمياً، إذ ضخّت أكثر من ٤٣٠ مليار دولار منذ العام ٢٠٢١ وتدير أصولاً تتجاوز ٥ تريليونات دولار. وقد تمّ توجيه جزء كبير من هذه الاستثمارات إلى الخارج في قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي والائتمان الخاص والرياضة والبنية التحتية، في إطار جهود طويلة الأمد لتنويع الاقتصادات بعيداً عن الوقود الأحفوري. إلا أنّ الحرب في المنطقة بدأت تُعرقّل هذه الخطط. فقد تسببت الضربات الإيرانية بأضرار تُقدّر بنحو ٢٥ مليار دولار في البنية التحتية للنفط والغاز، ما يستدعي إعادة إعمار مكلفة، وورّمها إنفاق عشرات المليارات الإضافية لإنشاء خطوط أنابيب بديلة لتجاوز مضيق هرمز. وفي الوقت نفسه، تُواجه دول الخليج ارتفاعاً في الإنفاق الدفاعي وتباطؤاً اقتصادياً، بما في ذلك تراجع صادرات الطاقة، وقد بدأت الحكومات باتخاذ إجراءات دعم مثل حزمة التحفيز التي أعلنتها دبي. ومن المرجح أن يُطلب من صناديق الثروة السيادية مجدداً دعم الاحتياجات الوطنية، كما حدث في أزمات سابقة. فخلال جائحة كورونا، سحبت هذه الصناديق عشرات المليارات وساهمت في إنقاذ شركات الطيران الوطنية، إلا أنّ مثل هذه التدخّلات قد تُربك استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل وتحدّ من القدرة على التوسّع في الفترة اللاحقة. وتزداد التحدّيات اليوم لأنّ الصناديق استثمرت بشكل أكبر في أصول غير سائلة مثل الملكية الخاصة والبنية التحتية والعقارات، والتي يصعب تسيلها بسرعة من دون تكبّد خسائر. كما أن العديد من هذه الاستثمارات يرتبط





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان  
هاتف : +961/01 970500  
الموقع الإلكتروني : [www.abl.org.lb](http://www.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

